

Distr.: General
19 August 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 10 آب/أغسطس 2021 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرّف بأن أكتب إليكم بشأن تمويل محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية.

تنص المادة 3 من الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون لإنشاء محكمة خاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون على أن "تُخصَم المصروفات التي تتكبّدها محكمة تصريف الأعمال المتبقية من التبرعات المقدّمة من المجتمع الدولي"، وأن "يجوز للطرفين وللجنة الرقابة دراسة الوسائل البديلة لتوفير التمويل للمحكمة". وقد أبلغتني لجنة الرقابة أن المحكمة ستستنفد تمويلها في نهاية عام 2121 وأنه من غير المتوقع، بالرغم من جهود جمع الأموال التي ستتواصل، أن تكون هناك تبرعات تكفي لتمويل عمليات المحكمة بعد عام 2021.

وقد أُنشئت محكمة تصريف الأعمال المتبقية عملاً بولاية صادرة عن مجلس الأمن، وهي ما فتئت منذ 1 كانون الثاني/يناير 2014 تضطلع بالمهام المتبقية للمحكمة الخاصة لسيراليون. وتشمل هذه المهام الإشراف على تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الأشخاص الذين أدانتهم المحكمة الخاصة؛ وتوفير الحماية والدعم للشهود والضحايا؛ وحفظ وإدارة محفوظات المحكمة الخاصة؛ والردّ على طلبات هيئات الادعاء الوطنية بالحصول على الأدلة؛ والردّ على الطلبات المقدَّمة من السلطات الوطنية فيما يتصل بمطالبات الحصول على تعويضات؛ وإعادة النظر في الأحكام الصادرة بالإدانة وبالبراءة؛ وإجراء الدعاوى المتعلّقة بانتهاك حرمة المحكمة؛ وتوفير محامي الدفاع والمعونة القضائية من أجل إقامة الدعاوى أمام محكمة تصريف الأعمال المتبقية؛ ومنع المحاكمة مرتين على ذات الجرم.

ومحكمةُ تصريف الأعمال المتبقية هي مؤسسة خفيفة الموارد تعمل بعدد قليل من الموظفين. ورئيس قلم المحكمة هو الوحيد من بين كبار الموظفين الذي يعمل على أساس التفرغ، فيما يتقاضى القضاة والمدعي العام ووكيل الدفاع الرئيسي أجورهم بما يتناسب مع العمل المنجز فعلاً.

وبغية مواصلة تقليل التكاليف إلى أدنى حد ممكن، وضعت محكمة تصريف الأعمال المتبقية مكتبها في لاهاي في موقع مشترك ويتلقى الدعم الإداري، على أساس استرداد التكاليف، من الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

وقد واصل كبار مسؤولي المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية جمع التبرعات في عام 2021 بهدف توسيع قاعدة المانحين للمحكمة. وعلاوة على ذلك، وفي أيار/مايو، وَجّهتُ رسالة إلى جميع الدول





الأعضـــــاء ملتمســــاً فيها تقديم تبرعات للمحكمة. وقد قُطع تعهُّدان في عام 2021 بمبلغَي 000 20 دولار و 000 10 يورو، ووردت مساهمة واحدة بمبلغ 000 30 دولار للسنة المالية 2022، وأنا ممتن لذلك. غير أنه لم ترد أي مساهمات إضافية أو تُقطَع أي تعهّدات لميزانية المحكمة للسنة المالية 2022.

وتساعد المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية على تعزيز سيادة القانون وتساهم في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن في سيراليون والمنطقة. ولن يكون بوسعها، إذا لم تتمكّن من الحصول على الأموال الكافية، أن تفي بمقتضـــيات الولاية الهامة الموكلة إليها. لذلك، فإنّ فشـــلها من شـــأنه أن ينتقص من ميراث المحكمة الخاصــة لســيراليون ويقوّض بشــدّة الإنجازات التي تحقّقت في ســبيل بلوغ المســاءلة عن الجرائم الدولية الخطيرة التي ارتُكبت في سيراليون.

وفي ضـــوء ما تقدم، أعتزم أيضـــا الاقتراح على الجمعية العامة إتاحة تكاليف محكمة تصـــريف الأعمال المتبقية لعام 2022 من خلال إعانة مالية في إطار الميزانية البرنامجية المقدرة. وســـتكون هذه الإعانة بمثابة تدبير مؤقت لمعالجة الحالة المالية الراهنة. وعلاوة على ذلك، سأواصـلُ السـعي إلى تحصـيل تبرعات إضـافية للمحكمة، وكذلك العمل بالتنسـيق معها على تحديد الفرص الممكنة لتحقيق المزيد من أوجه الكفاءة والوفورات.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**